البديل

حرية
عدالة
مواطنة

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٧٧) ٢٤ /٢/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (77) 24/2/2013

الائتلاف يرفض زيارة موسكو وواشنطن احتجاجاً على الصمت الدولي

بشار الأسد ينتقم من حلب الثائرة بصواريخ «سكود»

البديل:

دشّن نظام بشار الأسد الأسبوع الماضي مرحلة جديدة من الحرب التي يشنها على سوريا عبر قصف متكرر لمدينة حلب بصواريخ سكود، في وقت تتكبد قواته خسائر كبيرة في القواعد العسكرية والمطارات.

وبعد يوم من استشهاد وجرح حوالى ٣٠٠ مواطن في «الخميس الدامي» خلال سلسلة تفجيرات في دمشق، قصف النظام بالصواريخ منطقتين في شرق حلب ما دمر منازل وأدى الى دفن أسر تحت أنقاضها. وذكر ناشط أن صاروخاً سقط على حي أرض الحمراء ما تسبب في إحداث دمار واسع النطاق. وقال: «هناك أسر دفنت تحت الأنقاض.. لا يمكن وصف المشهد..إنه مُروع». وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن «المنطقة أصيبت بثلاثة صواريخ أرض – أرض» وتسببت في استشهاد وجرح عشرات الاشخاص وتدمير ٣٠ منزلاً. وكان صاروخ «سكود» ضرب حي جبل بدرو في حلب وأسفر عن استشهاد العشرات وسط حالة من الهلع تسود الأحياء المنكوبة.

وفي دمشق، قال ناشطون إن الجيش الحر أطلق عدة قذائف صاروخية على قصر تشرين الرئاسي، وأن الدخان تصاعد في محيط القصر. وأقرت وكالة الانباء الرسمية (سانا) بوقوع القصف ونقلت عن مصدر مسؤول قوله إن «قذيفتي هاون سقطتا بالقرب من قصر تشرين وتسببتا بأضرار مادية».

وقصف الجيش الحر موقعين لحزب الله في سوريا والهرمل بلبنان رداً على هجمات حزب الله. ونقلت وكالة الأناضول عن مصادر لبنانية أن حزب الله أعلن التعبئة في صفوف عناصر في ٨ قرى حدودية متداخلة بين لبنان وسوريا، وأنه نصب عدداً من المدافع والصواريخ ضمن هذه القرى.

سياسياً، قال الائتلاف الوطني السوري إنه رفض دعوات لزيارة موسكو وواشنطن احتجاجاً على «الصمت الدولي» إزاء تدمير مدينة حلب التاريخية من خلال قصفها بصواريخ سكود. وقال الائتلاف في بيان إنه علق أيضا المشاركة في مؤتمر أصدقاء سوريا للقوى الدولية والمقرر عقده في روما الشهر المقبل احتجاجا على الهجمات.

ودعت وزارة الخارجية البريطانية الائتلاف إلى «إعادة النظر في قراره». وأشارت إلى أن «المملكة المتحدة تعد عرض دعم جديد للائتلاف في روما، ونحن نشجعهم على إعادة النظر في قرارهم.. الوقت ليس للإنسحاب».

من جهة أخرى، صرح مسؤولون في الائتلاف الوطني إن زعماء المعارضة سيجتمعون في اسطنبول في الثاني من آذار المقبل لاختيار رئيس وزراء لحكومة مؤقتة تعمل في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحر.

رأي البديل- الوسطيون في سوريا

طغت في الثورة السورية الأصوات الراديكالية، والتي وصلت إلى حد المطالبة بتدخل حلف الناتو، وكان هذا مفهوماً في إطار العنف الذي استخدمه النظام في قمع المتظاهرين، ومن ثم تصاعده تدريجياً وصولاً إلى قصف المناطق المدنية بالطيران، ولكن معظم تلك الأصوات الراديكالية وقعت في فخ المزاودة أو التماهي مع ما اعتبرته مطالب الشارع، ولم يتسنَ للأصوات الوسطية أن تعبر عن نفسها، فقد تمّ اتهام الوسطيين بأنهم خونة للثورة، خاصة أن التخوين أصبح جزءاً من ألاعيب الكثير من المعارضين ضد بعضهم البعض.

كان واضحاً للكثيرين منذ البداية بأن حلف الناتو لن يتدخل في سوريا، وأن الغرب لن يجازف في التدخل المباشر، وخاصة الأمريكان، وبأن تركيا مهما بدت من القوة بمكان إلا أنها لا تستطيع بحكم عوامل داخلية وخارجية تحكمها أن تتدخل عسكرياً، ومع ذلك فقد ظلت الأصوات الراديكالية تتحفنا بكلام عن قرب التدخل الدولي ، وأصبح واضحاً اليوم أن تلك الأصوات لا تفهم في ألف باء السياسة، وأكثر ما تتقنه هو الصراخ على الفضائيات.

في ظل الراديكالية كان النظام بانفصاله عن الواقع يزداد وحشية، وفي الوقت نفسه أخذت الثورة تخسر الأصوات المدنية لمصلحة القوى الأكثر راديكالية، والتي باتت بحكم ما تمتلكه من قوة عسكرية تريد فرض منطقها وأيديولوجيتها على الثورة، بل إن بعض تلك القوى لا يرغب بنهاية سريعة لما يحدث في سورية، وذلك لقناعته بأن طول أمد الأوضاع الكارثية سيعزز من مواقعه في المناطق التي ترسخ بها، وهو ما يخدم مشروعه السياسي.

الوسطيون في سوريا لم يجدوا من يدعمهم، فقد تمّ استبعادهم من قبل القوى الإقليمية والدولية، وكل ذلك في ظل تغول النظام على الوسطيين من كل القوى المدنية، لقناعته بأن تحويل الثورة إلى حالة عسكرية يسمح له بالقضاء عليها، وهو ما لم يكن الوسطيون يريدونه.

اليوم، بات مطلوباً أن تأخذ الأصوات الوسطية مكانها ومكانتها، وأن تعيد ترتيب أوراقها، وأن تتجمع فيما بينها، وأن تجد مخرجاً سياسياً مؤسساً على توافقات وطنية كبرى وجامعة، وأن تؤسس مشروعاً لكل السوريين، مشروعاً ينهي القديم ويفتح نافذة لولادة الجديد.

لم يعد من مكان للماضي "النظام" في سوريا، لكن الجديد يحتاج إلى قوى الجديد، قوى لا تتعيش من مواقفها الراديكالية التي باتت مكشوفة ورخيصة.

لواءيّ التوحيد والفتح تحت مظلة عسكرية واحدة ..ومحكمتين على طريق نقيض!

حرب «مبنى المواصلات» تحطّم مفاوضات توحيد المرجعية القضائية في حلب

■ حلب – البديل:

شهدت مدينة حلب الأسبوع الماضي توتراً جديداً كان مسرحه هذه المرة «القضاء» الذي انبثق من الكتائب المقاتلة ضد النظام، وكاد أن يؤدي إلى «كارثة» إثر اعتداء مسلحي «الهيئة الشرعية» على «مجلس القضاء الموحد»، وسط تضارب الروايات حول المتسبب، وما إذا كان الأمر متعلقاً بحرب القضاء بين الكتائب المقاتلة أم مجرد خلاف على مبنى.

وقال مجلس القضاء الموحد في توضيح لـ«البديل» إن هناك كتائب وألوية تأتمر بأمرهم، لكننا نرفض أن تراق ولو قطرة دم واحدة، والدليل هو قطعهم للطرقات خوفاً من الرد بعد توافد الألوية المقاتلة من أجل الثأر للحق». وأعلن المجلس عن وقف المفاوضات مع الهيئة الشرعية «حول توحيد المرجعية القضائية إلى حين تقديم الجناة إلى العدالة وتقديم اعتذار رسمي».

وتعود بداية المشكلة إلى خلاف بين الجهتين القضائيتين على مبنى المواصلات المجاور لحي الشعار، حيث اعتدت قوة تابعة للهيئة الشرعية التي تعتبر جبهة النصرة ذراعها التنفيذي على رئيس مجلس القضاء الموحد أمين عبد اللطيف، واعتقالها نحو ٢٠ عضواً، إضافة إلى خمسة قضاة، وتعرض بعضهم للضرب المبرح. وتم إطلاق سراح القضاة والمحامين بعد استنفار الطرفين، حيث توجد قوة مسلحة كبيرة تابعة لمجلس القضاء الموحد في حلب.

وأصدر المجلس الانتقالي الثوري لمحافظة حلب الذي يدعم مجلس القضاء، بياناً شديد اللهجة أكد فيه أن «الشعب السوري إذ يُسقط نظام الأسد، فإنه لن يستثني في محو الظلم كل من يستهين بمضامين الحرية والكرامة الإنسانية وتجفيف منابع الاستبداد أياً كان شكله أو خلفيته الأيديولوجية».

وحذر المجلس «شركاء الأمس في الثورة، أخوة السلاح والمبدأ و النخوة، من أي انزياح عن الخط الأساس لثورتنا، وتجاهل مصدر قوتنا في التوحد والوحدة والشراكة، ويشدد على حتمية كون كل العواقب لكل انحراف ستكون وخيمة على مقترفها أولاً، وعلى معركتنا التي لم تنته مع نظام الأسد المجرم». وطالب المجلس بأن تبادر جبهة النصرة إلى «معالجة رعونة بعض عناصرها». وأضاف أن مجلس القضاء الموحد يطالب بمحاسبة مرتكبي هذا العمل الشائن، وإعلان اعتذار رسمي يتوافق مع جوهر العقيدة الإسلامية.

وجاء في البيان: «نؤكد مرة أخرى على أن سوريا

ليست فقط الأجزاء المحررة من حلب، هي أكبر من ذلك، وجميعنا محكومون بالعمل شركاء وأخوة كي لا نكون نموذجا أسوء من حكم الأسد، وهذا بعض ما يدور في قلوب الأهل ..من أهل الشام حين يتابعون هكذا ممارسات لا تتقوى بالمبدأ والعقيدة بل بالسلاح والسلاح وحده». وألمح المجلس إلى أن مبدأ إلغاء الشركاء الذي تمارسه جبهة النصرة يحمل بين طياته «مقومات السقوط».

ولم يصدر أي بيان رسمي من جبهة النصرة، باستثناء توضيح نقله مركز حلب الإعلامي من أن "الهيئة الشرعية تنفي أي تجاوز من قبلها على مجلس القضاء الموحد، وتتعهد بمحاسبة أي من عناصرها يثبت ارتكابه مخالفة بحق منتسبي المجلس". وقال المركز إن بياناً للهيئة صدر اعتبرت فيه أن مجلس القضاء رفض إخلاء المبنى المختلف عليه حتى انتهاء التحكيم بينهما، وقالت "إن عناصره قاموا بإخلاء المبنى حسب ما هو متفق، من دون الإعتداء على أي من موظفي أو أعضاء المجلس».

وتباينت ردود الأفعال على الحدث، حيث دافع الموالون لجبهة النصرة عن خطوة الهيئة الشرعية بإخلاء المبنى بسبب عدم استجابة مجلس القضاء الموحد لطلبها بإخلاء المبنى الذي كان في الأساس لجبهة النصرة. بينما شن معارضو جبهة النصرة هجوما عنيفاً عليها، وطالب بعضهم بـ«إعلان الحرب» على الهيئة الشرعية والنصرة قبل أن تحكم سيطرتها على حلب.

وتأسست الهيئة الشرعية من توافق بين أربع جهات مسلحة، هي جبهة النصرة، إضافة إلى لواء التوحيد (من جبهة تحرير سوريا الإسلامية) وكتائب أحرار الشام، وحركة الفجر الإسلامية (من الجبهة الإسلامية السورية).

أما مجلس القضاء الموحد، فقد تم تشكيله في منتصف تشرين الأول ٢٠١٢، وتدعمه عشرة ألوية من تجمع "فاستقم كما أمرت"، إضافة إلى لواء الفتح (جبهة تحرير سوريا الإسلامية). ويلاحظ تواجد تشكيلات عسكرية تحت غطاء موحد عسكرياً، لكن بمرجعيتين قضائيتين هما على طرفي نقيض.

ويعرف مجلس القضاء بأنه "مجلس مستقل مؤقت غايته تحقيق العدل بين الناس وصون دمائهم وحفظ حقوقهم وفق الشريعة الإسلامية". والقانون الواجب التطبيق الذي اعتمده مجلس القضاء الموحد هو القانون الجزائي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية – مجلس وزراء العدل العرب.

وبحسب القاضي محمد نجيب بنان، وهو الناطق الاعلامي لمجلس المحكمة عن مجلس القضاء، فإن الفصائل الإسلامية (الهيئة الشرعية) لا تقبل بوجود قضاة بحجة أنهم كانوا يتعاملون مع "قانون وضعي" أقره النظام.

أول «كتيبة نسائية» في سوريا ضد النظام تضم ١٥٠ مقاتلة كردية

■ أ.ف.ب

أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الأكراد في سوريا شكلوا أخيراً في محافظة حلب أول كتيبة من النساء تضم نحو ١٥٠ متطوعة، لافتاً إلى تعاظم دور النساء في المواجهات في سوريا. ويأتي إعلان هذا الأمر بعد بضعة أيام من توقف المعارك بين المقاتلين العرب المعارضين للنظام السوري والمقاتلين الأكراد في مدينة راس العين في شمال سوريا بعد ثلاثة أشهر من التوتر في ضوء التوصل الى اتفاق بين الطرفين بوساطة المعارض المسيحي ميشيل كيلو. وقال المرصد السوري إن "اللجان الشعبية الكردية شكلت كتيبة مؤلفة من نحو ١٥٠ امرأة سميت "كتيبة روكان"، في إشارة الى إحدى المقاتلات الكرديات، ناشراً صورة لهذه الكتيبة.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن: "إنها أول كتيبة للنساء تقاتل الى جانب المقاتلين المعارضين"، مذكراً بأن حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا، "تقوده امرأة هي آسيا عبدالله». وأكد أن "النساء يقاتلن على كل الجبهات الآن" و"يؤدين دوراً رئيسياً في المعارك في سوريا».

أمراض "التيفوئيد" و"الليشمانيا" والكبد الوبائي تضرب شرق سوريا

■ جنيف - رويترز

قالت منظمة الصحة العالمية إن مرض «التفوئيد» تفشى في منطقة تسيطر عليها المعارضة السورية بسبب تناول مياه شرب ملوثة من نهر الفرات.

وقالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة إن عدداً يقدر بنحو ٢٥٠٠ شخص في محافظة دير الزور بشمال شرق سوريا أصيبوا بالمرض المعدي الذي يسبب الإسهال، ويمكن أن يصبح قاتلاً. وقالت ممثلة منظمة الصحة العالمية في سوريا اليزابيث هوف لوكالة «رويترز»: «لا يوجد ما يكفي من الوقود أو الكهرباء لتشغيل المضخات، ولذلك يشرب الناس المياه من نهر الفرات الذي أصبح ملوثاً ربما بمياه الصرف الصحي.»

ولم تؤكد منظمة الصحة العالمية تقارير عن حدوث وفيات حتى الآن جراء الإصابة بـ«التفوئيد». وحمى «التفوئيد» هي عدوى تصيب الأمعاء ومجرى الدم، وتسببها بكتريا السالمونيلا. ويصاب الناس بالمرض بعد تناول أطعمة أو مشروبات خاصة بشخص مصاب أو شرب مياه ملوثة. وينتشر مرض الالتهاب الكبدي الوبائي (أ)، وهو مرض آخر تنقله المياه الملوثة ويمكن أن يصبح وبائياً، في مناطق مثل حلب وإدلب وفي المناطق المزدحمة التي تؤوي النازحين في دمشق.

وقالت هوف: «يحدث هذا عندما ترى شبكات المياه والصرف الصحي منهارة تماماً. يشترك عدد يتراوح بين ٥٠ و٧٠ شخصاً في المراحيض في العديد من أماكن الإيواء في دمشق».

وينتشر طفيل الليشمانيا – وهو من مسببات أمراض المناطق الحارة وينتقل بواسطة ذبابة الرمال ويسبب تقرحات بالجلد تشبه الجذام – في سوريا وتوجد الآن نحو ١٤ ألف حالة إصابة في محافظة الحسكة في شمال شرق البلاد وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

١٠ آلاف سجل عقاري في حلب.. "ومن لم تغمره المياه تقضمه القوارضُ في السريان"

■ حلب – البديل:

تعرضت نحو ٢٠ في المئة من السجلات العقارية في مدينة حلب إلى التلف بعد الإهمال نتيجة العمليات العسكرية التي تشنها القوات الموالية للنظام، والتي أدت إلى إهمال دائرة السجل العقاري حيث غمرتها المياه.

وقال المحامي الحلبي علاء السيد في رصد لعمليات التلف المذكورة، إن هذه السجلات كانت في بناية السجل العقاري في حي السبع بحرات، وعددها حوالي عشرة آلاف سجل، تغطي ١٢ منطقة عقارية بمدينة حلب، وثلاث مناطق عقارية بريف حلب، هي عفرين وسمعان الأولى والثانية . وأضاف السيد: "في شهر رمضان الماضي، مع توقف أغلب الإدارات العامة عن العمل، تقدمت مديرية السجل العقاري بكتاب لمحافظ حلب السابق لنقل هذه السجلات إلى مكان آمن، فجاء الجواب : انزلوها الى الأقبية و اتركوها هناك" . وأردف القول في بيان نشره بعنوان (أنقذوا ما تبقى من تحويشة عمر الحلبيين): "تم وضع هذه السجلات في الأقبية، ومع انقطاع الموظفين عن الدوام و انقطاع الكهرباء و توقف ضخ المياه، وصلت المياه الآسنة السوداء اللون لارتفاع حوالي نصف متر، وغمرت السجلات الموضوعة على هذا الارتفاع ونجت السجلات الأعلى" .

ونتيجة لذلك، تضرر حوالي ألفي سجل، وبقيت منقوعة هناك أشهراً طويلة من دون أي تحرك من إدارة السجل العقاري، رغم أن موظفين أو ثلاثة كانوا يزورون المبنى لكتابة بيانات عقارية للمواطنين لقاء مبالغ ضخمة .

ومنذ حوالي شهر، تقرر تأمين مكان بديل للسجل العقاري، فكان البديل هو هنغار ضخم عائد لمؤسسة الحبوب في منطقة السريان القديمة، وكان مستودعاً لشوالات الحبوب حيث ترعى فيه القوارض وطيور الحمام، ولا يدخله الهواء والشمس إلا لماماً، وتم فرش هذه السجلات المتعفنة من طول بقائها في القبو الرطب على أرض الهنغار، بعدما زال الحبر نهائياً من بعض صفحاتها، و طمست الكتابة في بعضها الآخر، وما زالت القوارض ترعى هناك .

وقال المحامي السيد إنه لم تتم أية معالجة فنية ترميمية أصولية لأوراق هذه السجلات المهترئة أصلا قبل أن تتعفن من بدائية طريقة استعمالها .مشيراً إلى أن الحل المتأخر كان في إحضار كاميرا ديجيتال لتصور كل صفحة، علما أن الصفحات مثناة "مجعلكة و مدعوكة" . وبشكل تقريبي، هناك حوالي ثمانية آلاف سجل سليم، و حوالي ألفي سجل متضرر، وهناك مئات السجلات بحالة كارثية . واختتم علاء السيد حديثه بالقول: "هذه السجلات المكتوبة بطريقة بدائية لم تتم أتمتتها طوال السنين الماضية، و بقيت بذات الشكل منذ أيام العثمانيين والفرنسيين حتى وقتنا الحاضر، و لا يوجد نسخ عنها في العاصمة دمشق" .

الائتلاف الوطني يطرح ستة مرتكزات للحل السياسي

■ القاهرة- يو.بي.آي

أعلن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عن إطار الحل السياسي في سوريا، والذي يجب أن يتضمن بحسب الائتلاف تنحي الرئيس السوري بشار الأسد والقيادة الأمنية، وألاّ يكونوا جزءاً من أي حل سياسي.

وقال الائتلاف في بيان نشره على صفحته الرسمية على «فيسبوك»، إنه في اجتماعه يوم الخميس الماضي في القاهرة، «وتماشياً مع ما تمّ تحقيقه من إنجازات ثورية على الأرض، يرى أن محددات الحل السياسي الذي يحقق أهداف الثورة ويضمن حقن الدماء والاستقرار والحفاظ على مؤسسات الدولة لا بد أن تستند إلى نقاط جوهرية».

وأضاف البيان أن هذه النقاط هي، أولاً، «تحقيق أهداف ثورة الشعب السوري في العدالة والحرية والكرامة، وحقن أقصى ما يمكن من دماء السوريين، وتجنيب البلاد المزيد من الدمار والخراب والمخاطر الكثيرة التي تحدق بها، والمحافظة على وحدة سوريا الجغرافية والسياسية والمجتمعية بما يحقق الانتقال إلى نظام ديمقراطي مدني تعددي يساوي بين السوريين جميعاً».

وثانياً: «تنحية بشار الأسد والقيادة الأمنية ـ العسكرية المسؤولة عن القرارات التي أوصلت حال البلاد إلى ما هي عليه الآن، واعتبارهم خارج إطار هذه العملية السياسية، وليسوا جزءاً من أي حل سياسي في سوريا، ولا بد من محاسبتهم على ما اقترفوه من جرائم».

والنقطة الثالثة هي أن «الحل السياسي ومستقبل بلادنا المنشود يعني جميع السوريين بمن فيهم الشرفاء في أجهزة الدولة والبعثيون وسائر القوى السياسية والمدنية والاجتماعية ممن لم يتورطوا في جرائم ضد أبناء الشعب السوري».

وقال في النقطة الرابعة إن أي مبادرة تستند إلى هذه المحددات يجب أن يكون لها إطار زمني محدد، وهدف واضح معلن.

والنقطة الخامسة هي وجود «ضمانات دولية من مجلس الأمن، وبخاصة روسيا والولايات المتحدة، والرعاية الدولية المناسبة والضمانات الكافية لجعل هذه العملية ممكنة عبر قرار ملزم في مجلس الأمن الدولي».

وأشار سادساً إلى «العمل على الحصول على الدعم اللازم من أصدقائنا وأشقائنا للحل السياسي وفق المحددات» التي ذكرها.

من رفض تواجد اللاجئين إلى تنفيذ عمليات الاختطاف

أنطاكيا.. القاعدة الخلفية لشبيحة الأسد

■ أنطاكيا- محمد إقبال بلو

أنطاكيا التركية. مدينة حدودية قريبة من معبر باب الهوى، ويتوافد السوريون إليها بشكل يومي لقربها من مدينتي حلب وإدلب. يقطن فيها عشرات الآلاف من السوريين الذين لم يتوقعوا أن لهذا الأسد الشرس شبيحة خارج الحدود أيضاً وفي عدة دول. هنا التشبيح مميز، فهو ليس "تشبيحاً وطنياً" كما في بعض المناطق السورية التي يشترك فيها أبناء المنطقة في ملاحقة جيرانهم وتسليمهم للأمن، بل كلهم من علويي أنطاكيا الذين يعتبرون أنفسهم "أصحاب القضية"، ويعتبرون بشار الأسد رئيسهم وسيدهم. مؤيدون له ولنظامه الذي دعمهم مادياً منذ أيام الأسد الأب الذي ينتمي إلى تلك المنطقة، وبالتحديد السويدية .

في أوائل الصيف الماضي بدأ علويو أنطاكيا بالاحتجاج على الموقف التركي الرسمي من الثورة السورية، وكانت المظاهرات على ضفاف العاصي وسط أنطاكية. حملوا اللافتات التي ترفض استقبال السوريين، وصور بشار الأسد، وهتفوا كما هتف شبيحة الداخل: "شبيحة للأبد .. لأجل عيونك يا أسد". ظن السوريون في أنطاكيا أنه مجرد هتاف، إلى أن بدأ التشبيح الحقيقي.

أبو عبد الله، الناشط الحلبي الذي كان يقيم في أنطاكيا، قال لـ"البديل": "منذ عدة أشهر وأنا أقيم في أنطاكيا مع عائلتي الصغيرة. حدثت بعض التوترات في الشارع بعد أن بدأت فئة من السكان بالتظاهر ضد السوريين وتأييداً للنظام. هنا قام الأمن التركي عدة مرات بإطلاق قنابل الغاز على المتظاهرين الذين أكدوا على رفضهم أن يقيم في أنطاكيا أي لاجئ سوري، فبدأت الحكومة التركية بترحيل السوريين من المدينة". وأضاف: "لم أكن ممن قدمت إليهم بلاغات الإخلاء والانتقال، لكني اضطررت أن أغادر بعد أن حاول شبيحة الأسد هنا خطف ابني من داخل منزلي، وذلك بعد أن خرجت من البيت بحوالي خمس دقائق، حيث قرع جرس المنزل ففتح أحد أطفالي الباب ليجد أمامه رجلاً أنيقاً يسأله، هل هنا بيت فلان فأجاب الطفل نعم. وهنا قال للطفل: "تعال معي لآخذك إلى العرس، فقد أرسلني والدك"، وهنا تنبهت زوجتي وأدخلت الطفل بسرعة وأغلقت الباب. ظل يحاول من خلف الباب أن يقنعها أنني من أرسلته، وعندما لم تقتنع انصرف. فكرت بالأمر ملياً ووجدت أن الرحيل إلى الريحانية الواقعة عند المعبر الحدودي هو الافضل، فلن أغامر بخطف أحد أولادي لأن موته أفضل بكثير من أن يخطف ولا أعرف ما مصيره".

أبو جمعة مواطن من الطبقة الفقيرة في أنطاكيا. قمنا بزيارته في منزله وتحدثنا إليه باللغة العربية التي يتقنها لأنه من أصل عربي ومن الطائفة السنية، حدثنا عن هذا الأمر فقال: "انتبهوا لأنفسكم ولأطفالكم، هم يريدون منكم أن تخرجوا من تركيا بشكل كامل، ويقولون إنهم سيستمرون بمضايقتكم، بل والقيام بأي شيء لدفعكم إلى الرحيل. وكما سمعت، فقد تشكلت منهم مجموعات تعمل مع الاستخبارات السورية، منها تلك التي اختطفت النقيب رياض الأحمد منذ فترة. هذه مجموعات تابعة لحزب علوي يجند كل عناصره كشبيحة للنظام، ولولا القوانين التركية الصارمة لقاموا بتشبيحهم علناً، إلا أنهم يخشون العقوبات التي قد تطالهم».

ويضيف أبو جمعة: "يشتكون بشكل دائم وعلى القنوات التلفزيونية التركية من سلوكيات خاطئة من قبل السوريين، علّهم يكسبون الرأي العام، لكنهم مكشوفون للجميع، فتارة يقولون أن عائلة سورية غادرت منزلاً من دون أن تدفع الفواتير، وتارة يقولون إن هناك شاب سوري سرق شيئاً. وما يؤكد كذبهم أن كل الحوادث التي تروى جرت مع العلويين، علماً أنهم لا يؤجرون منزلاً لسوري، ولا يسمحون لسوري بالعمل معهم. أمر غريب ما هذا اللص السوري لا يسرق إلا من الموالين للنظام. لماذا لم يقم أي سوري بأي سلوك سيء مع أشخاص من السنة هنا؟".

وأضاف: "أعتقد أن تفجير معبر باب الهوى كان من تدبيرهم حتى تسوء العلاقات بين الجيش السوري الحر وبين الحكومة التركية إلا أنهم فشلوا في ذلك، والسبب يعود أنه تم تصوير كل ما حدث يوم التفجير بكاميرا ثابتة كانت موجودة على المعبر، وهناك تسريبات تؤكد أنهم من قاموا بهذه الجريمة...هم شبيحة شرسون لولا أن القوانين التركية تقيدهم بعض الشيء، وقد بدأ النظام مؤخراً بتجنيدهم لتنفيذ عمليات اغتيال واختطاف".

وروت أم اسماعيل، العجوز التركية، حادثة خطيرة جرت منذ عدة أيام فقالت: "جاءت سيارة إلى منزل أحد السوريين هنا منذ يومين وطلبوا منه أن يصعد معهم إلى مقر مؤسستهم الإغاثية حتى يعطوه بعض المساعدات وصعد السيارة إلا أنه لم يعد حتى اللحظة".

وكان مراسل "البديل" زار مدينة أنطاكيا الصيف الماضي، ورصد جانباً من التوتر الذي تشهده المدينة ذات الغالبية العلوية نتيجة وفود النازحين السوريين إلى المناطق المحيطة. وقد شهدت فنادق المدينة المتواضعة عدة حالات طرد لسوريين بعد معرفة أصحاب الفنادق الموالين للنظام أن بعض النزلاء من المعارضة. ويحرص الصحفيون الأجانب إظهار تحفظهم على الجيش الحر أثناء الحديث مع العاملين في الفنادق، والذين يحرصون على فتح النقاش حول الثورة السورية.

الولايات المتحدة تعقد آمالاً غير واقعية على روسيا

■ فانس سير شوك

سوف ينطلق جون كيري قريباً في أول رحلة خارجية له بعد توليه منصب وزير الخارجية. وسيكون هدف الرحلة الأساسي هو الصراع الذي تشهده سوريا كما أوضح، حيث لا توجد أزمة جديرة باهتمام الدبلوماسية الأميركية أكثر من الأزمة السورية، ويستحق كيري الثناء لإلقائه بنفسه فوراً في هذا الأتون.

ومع ذلك، قبيل الرحلة أشار كيري إلى أن مفتاح وقف حمام الدم في سوريا هو تغيير حسابات بشار الأسد، التي أعلن عنها بشكل متكرر خلال الأسابيع القليلة الماضية، وأن الطريق لتحقيق هذا قد يمر عبر موسكو. ويكرس هذا شبح تكرار الإدارة الأميركية لأخطاء الماضي عوضاً عن وضع سياسة جديدة تجاه سوريا. أول خطوة في هذا الاتجاه هو عقد آمال غير واقعية على الروس. إذا كنا تعلمنا درساً خلال العامين الماضيين فهو أن الكرملين لا يعتزم مساعدة الولايات المتحدة في تنظيم جهود خروج الأسد من السلطة. وليس سبب هذا الأسلحة التي تبيعها روسيا لسوريا أو المنشآت البحرية بها أو ضعف العلاقة الأميركية – الروسية، بل لأن الكرملين يعتقد أن لديه مصلحة أكبر في إجهاض تغيير نظام آخر بتخطيط أميركي، حيث يرى أن التدخلات التي تمتد من صربيا إلى ليبيا تهديد للاستقرار العالمي، وكمقدمة تسبق اليوم الذي يستخدم فيه هذا ضد روسيا.

الأهم من ذلك هو أن ثقة الروس في قدرتهم على التأثير على دمشق أقل من ثقة واشنطن في ذلك، فحتى إذا أرادت موسكو الضغط على الأسد، لن يكون من المؤكد إقناعه بالتفكير في التخلي عن المنصب في الوقت الذي لم تنجح العراقيل الدبلوماسية والعسكرية التي لا تحصى في ذلك، بما في ذلك خسارة الحلفاء الأتراك، وسيطرة الثوار على ثلث البلاد.

ويقودنا هذا إلى مشكلة ثانية أكثر عمقا في صيغة كيري. طالما راهنت الولايات المتحدة باستراتيجيتها على الأمل في إقناع الأسد وأسوأ مساعديه بأن التخلي عن مناصبهم سيمهد الطريق إلى تسوية بين أطياف المعارضة السورية وفلول النظام تجنباً لانهيار يشبه الذي حدث في العراق. ومع ذلك تزداد الشكوك في فعالية فكرة «الانتقال السياسي السلمي» يوما بعد يوم. بدلاً من أن يتغير النظام دون انهيار الدولة، سيحدث العكس في سوريا، حيث تتجه الدولة للتحول إلى دولة فاشلة يستمر فيها النظام المتقلص المتماسك، حتى إن كان هذا يعني التخلي عن دمشق وتأسيس دولة على ساحل البحر الأبيض المتوسط أكثر طائفية وتحالفا مع إيران وحزب الله، بحماية الأسلحة الكيماوية والجماعات المسلحة المدعومة من الحرس الثوري الإيراني. من غير المرجح أن يكون لدى النظام نية للتفاوض على نهايته أو قدرة على ذلك سواء كان الأسد هو الرئيس أم لم يكن.

على الجانب الآخر من الصراع يستمر تزايد نفوذ المتطرفين الذين لديهم علاقة بتنظيم القاعدة من خلال تقديم المساعدة التي يرفض الغرب تقديمها، مما يقلل من فرص حدوث مفاوضات تؤدي إلى سلام. بطبيعة الحال يمكن لواشنطن أن تستمر في عقد الأمل على تغير الموقف الروسي ورحيل الأسد

ثقة الروس في قدرتهم على التأثير على دمشق أقل من ثقة واشنطن

والتوصل إلى اتفاق ينقذ الدولة السورية، لكننا لا نستطيع التعويل على ذلك. وكما أن لدى الأسد والإيرانيين خطة بديلة، يجب أن يكون لدينا نحن أيضا خطة بديلة.

ينبغي أن يكون أول عنصر من عناصر الاستراتيجية هو الاعتراف بأنه إذا كان هناك أي احتمال في تغيير حسابات الأسد وعصابته فإن هذا لن يحدث إلا بوجود بقيادة أميركية جريئة، لا روسية، خاصة فيما يتعلق باستخدام قوة عسكرية مثل الضربات الجوية للتصدي إلى السلاح الجوي الذي يستخدمه الأسد، وحماية المدنيين في المناطق المحررة، والتأكيد على أن القائد السوري في حالة ميؤوس منها. ومثلما كانت التسوية الدبلوماسية مستحيلة في البوسنة إلى أن اضطرت الضربات الجوية، التي شنها حلف شمال الأطلسي، سلوبودان ميلوسيفيتش، إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، يصدق هذا على سوريا.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تقبل احتمال عدم إنجاز تفاوض يفضي إلى تسوية، وبدء العمل من أجل تخفيف أسوأ عواقب انهيار الدولة. ويقودنا هذا إلى مسألة الدعم الأميركي للمعارضة السورية. ويرى مؤيدو تسليح الثوار، ومنهم على حد علمنا وزيرة الخارجية الأميركية السابقة ووزير الدفاع السابق ومدير الاستخبارات المركزية الأميركية ورئيس هيئة الأركان المشتركة، أن القيام بذلك يمكن أن يساعد في تغيير الكفة بحيث ترجع كفة معارضي الأسد، ويمكّن المعتدلين، ويؤسس علاقة جيدة مع المعارضة.

لا يزال لهذه الاقتراحات وجاهتها، لكن هناك سبباً آخر أكثر إلحاحا الآن، وهو المساعدات العسكرية التي تعد آخر وأفضل وسيلة للمساعدة في الاختيار بين ملء الفراغ الذي يخلفه الأسد بمعارضة مسلحة موحدة تستطيع الحفاظ على ما يشبه النظام، أو بجماعات مسلحة عرقية وطائفية لا يمكن السيطرة عليها. أي أمل في حدوث الأمر الأول يقوم ليس فقط على تزويد الجماعات المقاتلة بالأسلحة سراً، بل أيضا القيام بمحاولة كبيرة شفافة برعاية أميركية لتدريب وتسليح جيش سوري جديد والإشراف عليه. سيسير هذا التحول في الاستراتيجية الأميركية ضد توجه إدارة أوباما، التي تتفادى التدخل العسكري أو التدخل في بناء الدولة، وتفضل أن تترك هذه المهمة للآخرين.

وإذا كان جون كيري يأمل في إنقاذ سوريا، لا ينبغي أن يكون القائد الذي سيحتاج أن يغير حساباته هو فلاديمير بوتين ولا بشار الأسد، بل الرئيس الأميركي.

الثورة بين الديمقراطية والشريعة

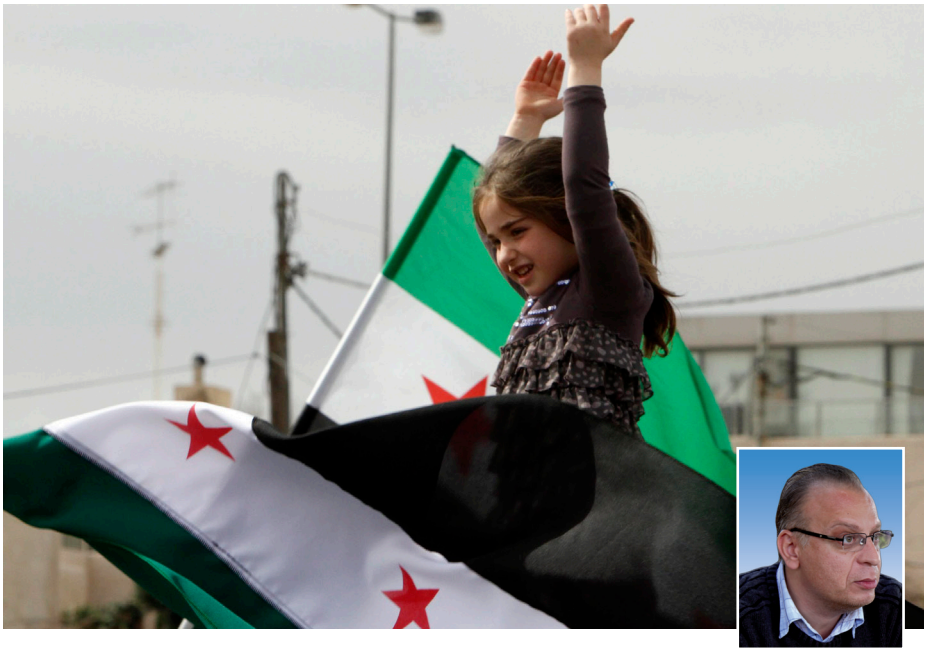

حسام ميرو

لم يكن لأعتى المعارضين السوريين أن يفكر في بدايات الثورة أن مطالب الثورة بتحقيق الديمقراطية قد تتحول في مسار الثورة إلى مطالب بتحقيق دولة الخلافة الإسلامية في بعض مدن سورية، وإقرار الشريعة بدلاً من أحكام القانون، ولم يكن الكثير من مناصري الثورة يظنون أن أحداً ما في سوريا سيستبدل الشعارات المدنية بأخرى دينية، لكن ما لم يخطر على بال المعارضين أو مناصري الثورة في بدايتها أصبح اليوم واقعاً.

لكن، ألا يبدو أن عدم التكهن فيه شيء من الخفة الفكرية والسياسية لدى المعارضين؟ وهنا نقصد بالطبع المعارضين الذين انحدروا من اليسار على مختلف أطيافه، وأن هذه الخفة قد كانت سبباً وراء الكثير من الخيارات الخاطئة خلال الثورة نفسها، وقد أدت بالتالي، ومع تضافر الكثير من العناصر، إلى تأخر الثورة، وأولها شراسة النظام في التعاطي مع الاحتجاجات منذ بداياتها.

ثمة فرق كبير بين السياسي والأيديولوجي، وهو فرق راحت تظهره الأحداث مع الوقت، فالمعارضين السوريين عاشوا في كنف الأيديولوجيا لعقود طويلة، ولم يتسنَ لهم ممارسة السياسة بمعناها الفعلي، والذي تندرج ضمنها مفاهيم عدة، منها بناء التحالفات، وتحليل المخاطر والفرص في كل خطوة، وصولاً إلى بناء سيناريوهات التعاطي مع الخصم، والتمييز بين الاستراتيجية والتكتيك، وغيرها من أمور تنضوي تحت جناح السياسة، وتفترق عن عالم الأيديولوجيا بأشواط واسعة.

لم يحسب المعارضين السوريين سيناريو الاستعصاء، وطول أمد الأزمة من دون حسم، وما يمكن أن ينشأ من حالات فراغ تحتاج إلى من يملأها، وبالتالي فقد أخذتهم الحماسة إلى موقع التماهي مع الواقع، ولم يعد بإمكانهم التمييز بين الاستراتيجية والتكتيك، وقد بتنا نلحظ أن الخطاب الإعلامي لعدد من المعارضين قد أصبح بلا معنى، ولا يحمل أي جديد، ويعيد تدبيج الكلام ذاته، من دون أن نسمع أو نلحظ وجود خطط للتعاطي مع المتغيرات.

وقعت المعارضة الخارجية مع مرور الوقت أسيرة حالة انفصال عن الواقع، حيث الفرق واسع بين الخطاب الذي تطرحه وبين ما ينتجه الواقع الداخلي من تحولات، ولم يعد بإمكانها أن ترى الواقع لا في شموليته ولا في تفاصيله، وخلال هذا كله نشأت حالة العسكرة بداية كرد فعل طبيعي من المنشقين عن النظام للدفاع عن أهاليهم، ولعدم رغبتهم أو استيعابهم فكرة قتل أبناء شعبهم، وقد أوجدت حالة العسكرة دخول الكثير من المدنيين على خط التسلح، كما لم تتوانَ بعض الدول عن إرسال الجهاديين إلى سوريا، وذلك في خضم مشاريع ورؤى تتجاوز البعد الوطني السوري، وكانت القوى التي أتت للجهاد في سورية مسلحة برؤية لطريقة تعاطيها المتدرج مع الواقع على الأرض، ولديها ما يكفي من التمويل، ومن الارتباطات التي تؤهلها لتكون مع الوقت هي القوة الضاربة في العديد من المدن، وتحديداً في حلب وإدلب.

التحول من مطالب الديمقراطية إلى مطالب تطبيق الشريعة ودولة الخلافة يجب ألا يكون مستهجناً إلا في حالة واحدة، وهي الاعتقاد بأن التاريخ يسير بخط أفقي فقط، وهذا يخالف منطق التاريخ، ولذا كان من الطبيعي أن تفرض القوى الجهادية منطقها وشعاراتها بعد أن انتقلت من مرحلة التكون إلى مرحلة التمكن داخل المدن التي تمركزت فيها، وبعد أن أصبحت الرقم الصعب في الوضع السوري، بل والشماعة التي يعلق عليها الغرب تخاذله عن دعم الجيش الحر بالسلاح النوعي.

من جهة أخرى، علينا أن نتوقف عند تحول القوى السياسية اليسارية والليبرالية إلى مجرد تابع في المجلس الوطني السوري، حيث ورطت هذه القوى نفسها بتحالفات غير متكافئة، وأصبحت مع مرور الوقت غير قادرة إلى القيام بخطوة إلى الوراء، حتى أن بعض المحسوبين على اليسار السوري التقليدي لا يستطيع انتقاد ظاهرة الجهاديين في سوريا، وإن فعل ذلك ففي الغرف المغلقة، ومع الوقت أدركت الكثير من الشخصيات أنها لم تكن سوى ديكور تم استعماله من قوى الإسلام السياسي، ولم يعد من إمكانية لديها للخروج عن الخط، وهنا تجد تبريرها في مقولة «المسؤولية الوطنية»، وهي تحاول إقناع نفسها بأنها جزء من عملية التحول التاريخي.

نحن اليوم أمام أمر في غاية التعقيد، فالمشكلة لا تكمن في تحول مطالب الثورة من الديمقراطية إلى شعارات مرتبطة بالإسلام السياسي أو السلفية الجهادية، وإنما أمام تحول القوى الجهادية إلى حجر الزاوية في المعاديتين الميدانية والسياسية في سوريا، حيث لا تستطيع القوى السياسية أن

المعارضون السوريون عاشوا في كنف الأيديولوجيا لعقود طويلة

وقعت المعارضة الخارجية مع مرور الوقت أسيرة حالة انفصال عن الواقع

تضع تصوراً للخروج من الحالة الراهنة باتجاه المرحلة الانتقالية من دون موافقة هذه القوى على طبيعة الحل، وإلا فإنها ستعرقله، وتنسف الأسس التي سينهض عليها.

إذن نحن أمام جهتين في سوريا تنظران إلى أي حل سياسي وطني بأنه ضد مصالحهما، الجهة الأولى هي النظام، والجهة الثانية هي القوى الجهادية، وهكذا فقد باتت قوى الثورة الديمقراطية وسوريا بأكملها أمام فكي كماشة، فكلا الجهتين ليستا معنيتان بإنجاز تحول ديمقراطي، ويعتبران الديمقراطية نقيضاً وتهديداً لوجودهما، وهما ينظران إلى طول أمد الأزمة بوصفه فرصة يمكن استثمارها، وقد يقتنعان في لحظة ما بأنهما الطرفان الوحيدان القادران على إنجاز صفقة ما بينهما، صفقة يستفيدان منها كل بحسب مصالحه، أما الخاسر الوحيد فهو الشعب السوري، وسوريا، ومع كل هذه المخاطر فإن القوى السياسية السورية ما زالت لا تعي أنها معنية بلعب دور تاريخي مهم، وهو دور يأتي في سلم أولوياته درء مخاطر اقتسام سوريا بين قوتين غير معنيتين بسوريا التي حلم بها السوريون عندما خرجوا مطالبين بالحرية والكرامة والدولة المدنية التعددية الديمقراطية.

سورية والتفاوض ما قبل القتال الأخير

غازي دحمان

على زخم المبادرات التي يطرحها رئيس الائتلاف الوطني معاذ الخطيب، وحالة التفاؤل التي تشيعها التصريحات الأمريكية الروسية عن ضرورة البحث عن مخرج سلمي لحل الأزمة السورية، ثمة مساحة هائلة من التضليل السياسي تتخلق على هامش الأزمة، تشبه تماماً حالة إطلاق القنابل الدخانية لإبعاد التركيز عن منطقة الحدث الحقيقية.

تستدعي الواقعية السياسية، قبل الخوض في آليات الحل وطرق ووسائل تنفيذه، وتحديد أماكن التفاوض، تفحُّص البيئة التفاوضية ذاتها، ومواقف الأطراف المختلفة وتطلعاتها وأهدافها، لمعرفة إمكانية تحقق هذا الأمر.

على المستوى الداخلي، تتميز أوضاع الأطراف في هذه المرحلة بالتكتل حول شروطها التي باتت أسيرة لها، حتى يمكن وصفها بأنها شروط حياتها، ومشكلة هذه الشروط انها مترابطة ببعضها ترابطاً عضوياً، ولا يمكن فصم أي منها عن الأخر، فشرط المعارضة تنحي الأسد لا يوجد له معادل في داخل النظام، لعدم توفر قوى حاملة لهذا وداعمة له، فضلاً عن قدرتها ورغبتها في تحقيق هذا الشرط، فالنظام متماسك، وهذه حقيقة لا يمكن المراهنة على عكسها، وقد فشلت كل الجهود لخلق تيارات داخله، وفي ظل هذه الحالة يصعب تصور أن يقوم النظام بالتفاوض على رحيله أو محاكمته.

أما من جهة المعارضة فإن الأمر يبدو أكثر تعقيداً، ذلك أن هامش مناوراتها يبدو ضعيفاً، ولا هامش صلاحيات لديها، وتبدوا طرفاً وكيلاً إذ أن أي خروج عن النص ولو بقصد المناورة يمكن أن يؤدي إلى فرطها نهائياً.

على المستوى الدولي، ثمة حقائق مهمة، ولم تعد خافية على أحد، لا تساعد في دفع العملية التفاوضية، منها عدم تأثر الولايات المتحدة الامريكية بالأزمة السورية وشبكة مصالحها لم تتأثر بعد، ومن المقدر ألا تتأثر في المستقبل القريب، ذلك أن ترتيباتها اللوجستية تتيح لها حماية مصالحها، كما أن تقديراتها المستقبلية بخصوص الأزمة تأتي في صالح أهدافها.

أما روسيا وإيران، وحجم استثماراتهما الكبيرة في الأزمة جراء دعمهما للنظام، فما تزال سياستهما تجاه الأزمة يتم بنائها على أساس أنها ورقة مفتاحية للكثير من الملفات المتراكمة مع الغرب، وتعتقدان أن النظام لا زال لديه القدرة على الصمود، وتعملان على تقوية هذا الصمود لفتح ملفات التفاوض الجدي.

إذاً، لماذا طرح هذه المسألة في هذا الوقت ؟، تشير مختلف المعطيات المتوافرة على قناعة مختلف أطراف الأزمة الداخلية والخارجية بصوابية مواقفها، وكل طرف يعتقد أن ثمة وجود فرصة لتطوير هذه المواقف والانتقال بها إلى مجال التطبيق العملياتي على الأرض بعد حوالي عام ونصف على القتال العسكري على الأرض.

ويمثل التفاوض في هذه الحالة ، جزءاً من عملية

سبر المواقف، أو عملية لاستكشاف التوجهات والقدرات والإمكانيات، فضلاً عن طبيعة رهانات كل طرف للسير في مواقفه، ولعلّ الرئيس الأميركي كان الأكثر وضوحاً بهذا الخصوص عندما سأل، في معرض حديثه الصحفي في ٢٨ كانون الثاني الماضي" في وضع كوضع سوريا هل يمكن التدخل أن يحدث أي فارق؟"، وأكد أنه "يأخذ في الاعتبار ليس القدرات الاميركية بل حدودها ايضاً".

إذاً، وحدها طاولة المفاوضات من شأنها أن تزود صناع القرار بمعطيات حقيقية عن قدرة الأطراف وحقيقة رهاناتها، غير أن التفاوض في هذه الحالة لن يكون سوى جولة جديدة، الهدف منها إعادة

شرط المعارضة تنحي الأسد لا يوجد له معادل في داخل النظام لعدم توفر قوى حاملة لهذا وداعمة له

تفعيل وبلورة التصورات عن جولة الصراع المقبلة، وبهذا الخصوص، يهم أمريكا فحص مدى التورط الروسي والإيراني في الوضع السوري، ويهمها أكثر استمرار إغراق الروس في هذا المستنقع مقابل توسيع استراتيجيتها في المحيط الهادي.

وبموازنة الفرص والمخاطر، تبدو فرص أمريكا أكبر في حين أن روسيا لن تحصد منافع استراتيجية كبيرة من الملف السوري ما دامت أهدافها دفاعية بحتة تنحصر في الدفاع ضد تمدد الربيع العربي ومنعه من الوصول إلى تخومها ومناطق وجودها وليس نفوذها، وهي في ظل ذلك لن يكون لديها ترف بناء استراتيجية معادية لأمريكا، وفي هذه الحالة، فإن روسيا وبفعل ضغط الواقع على تخومها فإنها ترى في التفاوض فرصة بالمعنى الاستراتيجي للولوج إلى عالم التفاوض من موقع تكون فيه هي الطرف الذي يحصل على المكاسب، لتعديل المسار التفاوضي الخاسر مع أمريكا في السنوات الأخيرة.

إيران من جهتها تعمل على تثمير خياراتها وبلورتها، ويعطيها التفاوض فرصة لاستكمال إحداث الترتيبات التي تقوم بها في المقلب السوري، وتجهيزها للميليشيات التي تقوم بإعدادها بالاتفاق مع النظام السوري و" حزب الله" لضمان استمرار وجودها المستقبلي في سورية، مهما تكن طبيعة وتوجهات النظام الذي سيحكمها مستقبلاً.

لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لأطراف الأزمة الداخلية، فإذا كان التفاوض يمثل فرصة للمعارضة يكرسها طرفاً معترفاً فيه من قبل دول العالم والقوى الفاعلة فيه، ويخفف عنها الضغوط ويعطيها فرصة للظهور بمظهر القوى السياسية البراغماتية القادرة على التعامل مع القضية وفق قواعد وأصول سياسية، فإن التفاوض من شأنه أن يمنح النظام فرصة لموازنة خياراته التي صار أغلبها باتجاه الكيان العلوي، في ظل خسارته المتزايدة للجغرافية السورية، وصعوبة، إن لم يكن استحالة، قدرته على إدارة البلاد اقتصادياً في ظل أزمة موارد خانقة باتت تحيط به من كل القطاعات.

والحال، فإن ظروف البيئة الدولية وتعقيداتها المحيطة بالأزمة السورية، غير جاهزة في هذه الآونة لإنتاج حلول سياسية، كما أن دعاوى التفاوض والحوار لا تنتج بالضرورة الحلول، مثال الأزمة اللبنانية لا زال حاضراً في الذاكرة ، جولات التفاوض والتفاهم كانت تنهار لعدم تحقق شروطها الداخلية والدولية.

قـــــــراءة الخـــبـــر

■ حسين جمو

هنا قصة لم تحدث، سأرويها لكم.

احتج أحد «الإعلاميين» السوريين على خبر ورد في صحيفة عربية وطريقة تناولها للثورة السورية من زاوية متحيزة للنظام بذكاء. وقال في عبارة هجومية كتبها إن الصحيفة «تبث سمومها في الثورة». الإعلاميون – وأنا منهم – من النادر أن يعجبهم العجب، ولأسباب كثيرة أخرى نجد أنفسنا جميعاً أساتذة. وهذه المرة أيضاً سآخذ دور "الأستاذ".

كنت قد رصدت بعض الأمور السلبية التي كانت تسوقها الصحيفة عن الثورة، ومحاولتها إبراز نقاط ضدها في فترة مبكرة، لكن شيئاً ما دفعني إلى العودة للخبر الذي قصده ذلك الإعلامي السوري، وبالفعل كان الخبر كما ذكر، وجذب هجومه على الصحيفة تعليقات كثيرة.

ليست لدي رغبة بإيراد الاقتباس ومناقشته، أولاً لأن ذلك سيحيجني إلى البحث والتذكر، وهو ما لن أفعله، وثانياً ربما تكون هذه القصة المختلقة قد حدثت بالفعل، وبالتالي يعتقد أحدهم أنه هو المقصود. لذا سأخترع بنفسي مثالاً سأطبقه على نفسي لأتعلم قراءة الخبر في الصحيفة.

لدينا خبر من وكالة "سانا" ورد فيه ما يلي:

وقال مصدر أمني مطلع إن المجموعة الإرهابية تكبدت خسائر كبيرة جداً خلال هجومها على نقطة عسكرية في بلدة حمّام القراحلة. (انتهى الخبر).

عندما تأتي وكالة فرانس برس أو رويترز مثلاً وتنقل رواية المصدر الرسمي لتضيفه إلى خبرها الموسّع، فإنها تستخدم دلالات الاقتباس الصحفية وهي العلامتان "....."، وكل ما يأتي من كلام بينهما لا يعني أن الوكالة تتبناها، وإنما منقول. وبالتالي قد يأتي الخبر السابق بالصيغة التالية: وذكر مصدر أمني لوكالة سانا إن المجموعات المقاتلة تكبدت "خسائر كبيراً جداً" خلال عملية الهجوم.

نلاحظ أن الوكالة غيرت وصف "المجموعات الإرهابية" كما ورد في سانا، إلى "المجموعات المقاتلة"، وقد تأتي صحيفة أخرى وتكتب "الجيش الحر"، ويحق لها ذلك طالما أنها أخرجتها من دلالتيْ الاقتباس، أي "...." وأبقت فقط على "خسائر كبيرة جداً".

الآن لنفترض أن صحيفة "كفرنبل" نقلت الخبر كما هو عن وكالة فرانس برس، من دون تحريره (سياسياً) والتزمت بذكر مصدر الخبر. بالتأكيد لا يعني أن كفرنبل تتبنى رواية النظام، ولا يوجد أي عيب صحفي في ذلك.

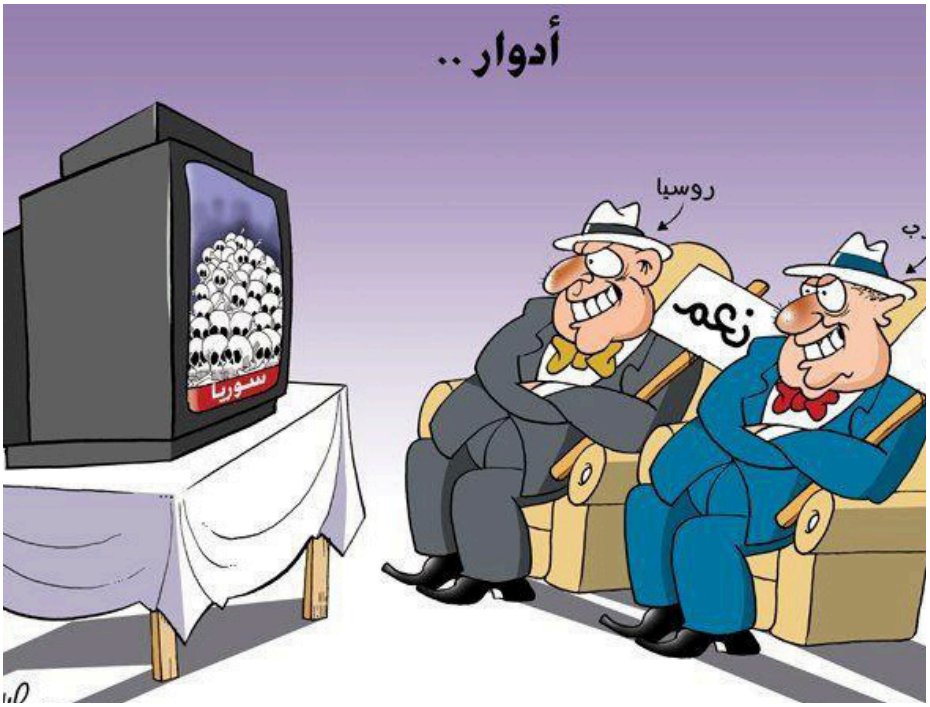

الإعلامي السوري الذي استشاط غضباً من الصحيفة العربية، فهم أن كلمة "المجموعات الإرهابية" هي الوصف الذي تطلقه الصحيفة على الجيش الحر.. لم يكن يعرف دلالات الاقتباس ووظائفها رغم أن الصحيفة حرصت على إبرازها. هذا نموذج من قياداتنا الإعلامية الثورية... ونِعم القيادة.

نصيحتي لنفسي: أي خبر يتضمن تصريحات من دون دلالات اقتباس، فإن مكانه الطبيعي هو «سلة المهملات».

الشهيد عمر عزيز: لسنا أقل من عمال كومونة باريس

■ البديل:

"إنْ فشلت هذه الثورة، فحياتي وحياة جيلي كلها ستكون بلا معنى.. كل ما فكرنا وحلمنا وآمنا به مجرد وهم". هذه عبارة من الخلاصات الثورية التي كان قالها الكاتب عمر عزيز لأحد أصدقائه الشباب.

لا يبدو تتبع سيرة الشهيد عمر سهلة، فهو مثقف يبدو من بعض ما هو متاح من كتاباته وما تناقله عنه بعض أصدقائه، أنه كان يخطط ليكون مساهماً في ثورة جذرية طيلة حياته، وأتاحت له الثورة السورية هذه الفرصة. هذه المساهمة رفدت عدة قنوات للثورة على الأرض، قد يكون أهمها فكرة المجالس المحلية التي تناولها أكثر من كاتب، ويبدو أن المعنى الذي كان يقصده عزيز لم يصل إلى بعض المهتمين بالفكرة، فالمجالس التي قصدها كانت أقرب إلى فكرة إيجاد مجتمع مدعوم بمؤسسات ذاتية لا تنتمي إلى بنية الدولة وهيئاتها البيروقراطية الرثّة.

لم يكن عمر عزيز طيلة فترة الثورة من منظريها المشهورين إعلامياً، أو من رموزها الفكرية الفوقية. اختار الرجل الأكاديمي أن يبدأ من القاعدة المجتمعية، القاع، حيث تقيم الديناميات الحرة للثورة. نقل عنه صديقه محمد سامي الكيال قوله: "لسنا أقل من عمال كومونة باريس... هم صمدوا سبعين يوماً فقط ونحن مستمرون".

عمر محمد كامل عزيز، ولد في دمشق عام ١٩٤٩. نال الشهادة الثانوية في سوريا، ثم ذهب الى فرنسا لمتابعة دراسته. حصل على دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية من جامعة العلوم الاجتماعية في غرونوبل عام ١٩٧٧. متزوج وأب لثلاثة أطفال. عمل في المملكة العربية السعودية خبير نظم معلوماتية. عاد مع اندلاع الثورة، وتم اعتقاله من بيته في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٢، وفي منتصف شباط الحالي، ورد خبر استشهاده تحت التعذيب في أقبية المخابرات الجوية.

الشهيد عمر عزيز